



ARUSS

الحصة النسوية في المجلس التشريعي السوداني

إختلاف الأيديولوجيات
حول مساواة النوع الإجتماعي



ليف تونيسون وساميه النقر

2015



الحصّة النسوية
في المجلس التشريعي السوداني

• • •

إختلاف الأيديولوجيات
حول مساواة النوع الإجتماعي

• •

ليف تونيسون وساميه النقر

الحصة النسوية
في المجلس التشريعي السوداني

...

إختلاف الأيديولوجيات
حول مساواة النوع الاجتماعي

ليف تونيسون وساميه النقر^(*)

تمهيد:

تهدف هذه الورقة الى معرفة مدى فعالية التمثيل النوعى بالمجلس الوطنى التشريعى فى السودان^(١). وتناقش الورقة مدى تمثيل النساء التشريعيات فى المجلس الوطنى لمصالح النساء عامة فى أولويات السياسيات والمبادرات التشريعية والانجازات التى تمت. والبحث يركز على الفترة ما بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل بين حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، وبحث خاصة فى فترة ما بعد الانتخابات ٢٠١٠ بعد تطبيق الحصة النسوية التى زادت عدد البرلمانيات فى المجالس التشريعية على المستوى الوطنى والولائى وجاءت بأغلبية ساحقة لحزب المؤتمر الوطنى، نتائج الدراسة تشير إلى أن إستراتيجيات النساء الاسلاميات داخل الحكومة هي العمل فى إطار آليات الدولة الخاصة بالمرأة ويمكن القول أن أولئك النسوة قد حققن تقدماً فاق ما قامت به النساء فى المجلس التشريعى الوطنى و اللائى لم يستطعن تقديم اي مبادرة لاصلاح القوانين تماثل ما قامت به النساء الإسلاميات فى مؤسسات الدولة ووزاراتها .

وتعود أسباب إغفال البرلمانيات لقضية الإصلاح القانونى إلى حرصهن على تجنب مواجهة الفئة المحافظة فى المجلس الوطنى. و عليه فى فترة ما بعد إتفاقية السلام كانت الحصة النسوية هي الانجاز التشريعى الاساسى و نرجع ذلك إلى ان الحراك النسوي للحصة تقاطع مع كل الحدود الأيديولوجية كما ان المبادرة للحصة لم تجد مقاومة من قبل المجموعات المحافظة دينياً. تشير نتائج البحث إلى أنه بإستثناء حراك الحصة فإن التعارض وعدم التعاون وغياب الحوار هو السائد بين النساء الناشطات و النساء فى الحكومة، وغياب الحوار و الإنجازات التشريعية يعود إلى هذا التعارض و نقول أن سياسات الحزب الحاكم خلقت الفجوة بين الناشطات والنساء فى الحكومة و هذا التعارض أضعف فرص وجود حركة نسوية مستقلة و قوية، وتؤكد الورقة أن تركيز حقوق المرأة داخل الحكومة مع بروز نفوذ المجموعات المحافظة دينياً داخل و خارج حزب المؤتمر الوطنى كان من المعوقات لنجاح فرص إصلاح قوانين السودان.

حاولت الورقة أن تساهم فى الأدبيات التى تسعى إلى فهم أسباب نجاح البرلمانيات فى بعض الدول وفشل أخريات فى إستهلال حوارات وإجازة تشريعات تدفع بحقوق المرأة

إلى الأمام عبر البرلمانات في إفريقيا. انظر على سبيل المثال Muriaas and Wang 2012, (Waylen 2007, Britton 2005,) Burnet 2008; Powley and Pearson 2007.

وتلقى دراسة بور و بريتون (٢٠٠٦) الضوء على عدة حالات في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث كان للبرلمانيات من النساء تأثير إيجابي علي مستوى البرلمان، وعلى التشريع وعلى المجتمع المدني. نجحت الحركات القومية النسائية والمنظمات والجمعيات النسوية (التي إرتبطت بالحركات الدولية التي تنادي بالمساواة بين الجنسين، وكان لها تأثير أساسي وحاسم في تعزيز دور البرلمانيات في طرح القضايا النسوية بشكل أفضل (Tripp et.al) 2009; Tamale 2000, Weldon 2002a, Weldon 2002b, Htun and Weldon 2010).

طبقاً لهتون وولدن (٢٠١٢:٥٦٠) ”إن الحركة النسوية القوية والمستقلة تعد أمراً جوهرياً ومؤثراً يدفع أجهزة الحكومة للنظر في قضايا العنف ضد المرأة من قبل السلطات“. كما تؤكد ترييب (٢٠٠٨:٦٨) على ”ضرورة إستقلال الحركة النسائية في أوغندا كأمر هام لنجاحها“. وتقول ديزني (٢٠٠٦:٣١) ”إن عملية إصلاح قانون الأسرة في موزمبيق قد أتى بفضل جهد البرلمانيات وعملهن عن قرب مع الناشطات للضغط من أجل قانون تقدمي“. ويتوافق ذلك مع ما جاء في أدبيات شمال إفريقيا عن مدونة إصلاح قانون الأسرة في المغرب عام ٢٠٠٤. (Pruzan Jorgensen 2002, Maghadam and Gheyanchi 2010).

ونخلص من ذلك إلي أن كل ما كتب عن هذا الموضوع يوضح ويؤكد علي أهمية إستقلال الحركات النسائية وقدرة النساء على تشكيل تحالفات واسعة داخل الأحزاب والمجموعات الإثنية والدينية والثقافية المختلفة. وأن غياب هذه التحالفات بين النساء الناشطات والتشريعات يعزى لعدة عوامل - في الأدبيات - منها المحسوبية السياسية، مبادئ النظام الأبوي، التسلط الإجتماعي وإحترافية البرلمانيات (Britton 2005; Bauer and Sater 2012).

يلقى هذا المقال الضوء على إختلاف الأيدولوجيات بين النساء الناشطات في موضوع النوع الإجتماعي (الجندر) واللائى يطالبن بالمساواة، والبرلمانيات اللائى يطالبن بالإنصاف. وصراع الرؤى بين هاتين المجموعتين. لقد نجحت الحكومة السودانية في تقسيم مواقف المجموعتين بين ”التغريب“ والموقف العالمى حول التأكيد على المساواة كتنقيض للإسلام

من جهة، والموقف التأصيلي الذي يؤكد علي الإنصاف بدلاً من المساواة من جهة أخرى. ولقد أقصت الحكومة الناشطات في مجال المرأة في المجتمع المدني بحجة أن لديهن أجندة غربية وذلك لأنهن يطالبن بالتصديق على المعاهدات الدولية والتضامن مع حركة المطالبين بالمساواة، معتبرة المساواة بين الجنسين إدعاء دخيل على المجتمع السوداني وثقافته. والسبب في ذلك يرجع بدرجة كبيرة إلي أن الناشطات قد دمجن مطالبتهن بالمساواة في إطار أكبر وهو المطالبة بالديمقراطية وحقوق الإنسان التي تهدد أساس النظام غير الديمقراطي. وأغلب الناشطات في المجتمع المدني يرفضن التعاون مع الحكومة للتباين في وجهات النظر بالنسبة للمساواة والحقوق. لذا أصبح التعاون والحوار بين البرلمانيات عضوات الهيئات التشريعية والناشطات صعباً حتى في بعض القضايا التي يتفقن حولها.

لقد إرتكز التحليل على الإرتباط الطويل للكاتبين بالعمل وسط النساء في السودان، وكذلك بنى المقال على المقابلات المكثفه (٧٠) مع النساء (وبعض الرجال) في المجلس الوطني القومي ومجلس تشريعي ولاية الخرطوم، كذلك الوزيرات والموظفات الحكوميات والناشطات والسياسيات من النساء (وبعض الرجال)، والعاملين في المنظمات الوطنية، وكالات الأمم المتحدة في الفترة من ديسمبر ٢٠١٠، مايو ٢٠١١، مايو وأكتوبر ٢٠١٢ وفبراير ٢٠١٣^(٦). وقد تم تحديد من جرت المقابلة معهم عبر شبكة إتصالاتنا التي تكونت عبر السنوات الطويلة من الإرتباط بالنساء السودانيات والعمل في قضايا المرأة السودانية. إن العديد من الأشخاص الذين أجرينا معهم المقابلات الخاصة بهذه الدراسة قد تمت مناقشتهم بشكل رسمي في العديد من المناسبات والزيارات الميدانية. لقد سألنا أسئلة مفتوحة حول الأولويات السياسية والمبادرات لإصلاح القوانين أو القوانين الجديدة والإمكانات والقيود والتحديات التي تواجه المرأة في هذه المساعي خاصة في فترة ما بعد إتفاقية السلام الشامل ٢٠٠٥، كما سألنا عن علاقات العمل والتعاون والحوار بين العضوات في الهيئة التشريعية والنساء في الدولة والمؤسسات الحكومية الأخرى، بالإضافة مع المجتمع المدني. كذلك تطرقنا الى قضايا تاريخ وتطور الحركة النسائية، وكانت الاسئلة الأكثر تحديداً هي التي تتعلق بالمسائل التي تمت مناقشتها بجدية، مثلاً إتفاقية القضاء علي التمييز ضد المرأة (سيداو)، ختان الإناث والزواج المبكر.

من الصراع الى السلام: الفرص المهددة للمرأة السودانية:

طبقاً لبوروبريتون (٢٠٠٦:١٢) ”بالرغم من وجود تنوع مشهود في افريقيا، فإن أكثر التطورات الهامة فيما يتعلق بالتشريعات المناصرة للمرأة قد حدثت في مناطق متعددة تتنوع فيها الأنظمة ، وذلك في فترات مابعد الصراع“، أنظر ايضا الى (Tripp et.al 2009). اكدت وايلين (٢٠٠٧) بالاشارة الى جنوب افريقيا أن البيئة السياسية التي وفرها الإنتقال السياسي قد أتاحت الكثير من الفرص أمام المرأة، لعمل تغييرنوعى .فأثناء المرحلة الإنتقالية كونت النساء تحالفاً واسعاً من أكثر من ١٠٠ منظمة نسائية، مما أرسى القواعد لتحولات تشريعية في المستقبل. (Britton 2005) وإنهاء النزاع المسلح في مختلف الدول جعل الفرصة سانحة للمرأة للمشاركة السياسية، مما سهل لها إمكانية التأثير ومن ثم الإشتراك في عمليات سن القوانين ووضع التشريعات والدساتير(Bauer et.al 2006).

إن السودان حالة مثيرة للإهتمام، خاصة فيما يتعلق بحقيقة أن الدول الأخرى التي مرت بنفس التجربة قد شهدت تقدماً هاماً. فكانت الدولة في حالة صراع دائم يرجع لما قبل الاستقلال عام ١٩٥٦، ساهم في استمرار فشل الحكومات المتعاقبة في تأمين السلام والاستقرار والديمقراطية. ونتيجة لسياسات الحكومة الإسلامية في الخرطوم منذ العام ١٩٨٩ برزت إلي السطح العديد من التمايزات بين ما هو إسلامي وماهو علماني، بين ماهوعربي وماهو إفريقي، اصف الى ذلك التمايز ما بين الخرطوم وبقية الولايات. كما أن التوقيع على إتفاقية السلام الشامل قد وضع الإطار للعودة إلى إنتخابات تعددية حزبية. بالتالى أصبحت هنالك فرصة كبيرة للتحويل الإيجابي والسلام المستدام، برغم إستمرار النزاع المسلح في دارفور. وبالرغم من أن المرأة لم تشارك في مائدة المفاوضات، إلا أن إتفاقية السلام قد فتحت مجالاً سياسياً - علي محدوديته - للنقد العلني للوضع الراهن، بما في ذلك قوانين وسياسات الحكومة فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي (الجندر). وبالرغم من حقيقة أن إتفاقية السلام قد أغفلت تماماً موضوع النوع الإجماعي (الجندر)، فان الدستور القومي المؤقت ٢٠٠٥ تضمن فقرات عن المساواة بين الجنسين والتمييز الإيجابي، إذ إشتراط الدستور القومي ٢٠٠٥ في مادته (١٥) بشأن المرأة والزواج أن ”الدولة سوف تحرر المرأة من الظلم وتعزز المساواة بين الجنسين، وتشجع دور المرأة في الأسرة والحياة العامة“.

وفي المادة (٣٢) فيما يخص الحقوق المتساوية للرجال والنساء فإنه ينص علي أن ”للرجال والنساء الحق المتساوي في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية وكل الحقوق الإجتماعية والثقافية والإقتصادية، بما فيها حق الأجر المتساوي للعمل المتساوي، كلها سوف يتم تأمينها“. وبالرغم من أن المرأة لم تشارك في وضع مسودة الدستور، إلا أن الدستور تضمن الأجندة السياسية للمرأة التي وضعتها عدة منظمات، مع مختلف الأحزاب السياسية ونوقشت مسودة الدستور، وتمت صياغة مذكرة شددت علي أن تكون النسخة النهائية مراعيةً للنوع الإجتماعي (الجندر).

وعلى أثر توقيع إتفاقية السلام الشامل، كانت الناشطات منشغلات بشكل خاص بمحاولة إصلاح القوانين كسباً لفرصة حق المساواة الذي كفلها الدستور القومي المؤقت (٢٠٠٥). وتلا إتفاقية السلام تعيين اللجان لتنفيذ القوانين في ضوء الدستور، وكانت الآمال كبيرة، وبدأت بعض المبادرات من الجهات الحكومية، بينما شكلت الناشطات مجموعات منفصلة لمناقشة نفس القوانين. هناك حزمة من القوانين الإسلامية تمت إجازتها خلال الـ ٢٣ عاماً الأخيرة في السودان، بالأخص قانون الأحوال الشخصية للمسلمين (١٩٩١)، القانون الجنائي (١٩٩١) وقانون النظام العام بولاية الخرطوم (١٩٩٦)، وجميعها تتعارض مع قضية المساواة التي أقرها الدستور. وقد تمت مناقشة هذه القوانين بجدية في الفترة ما بعد إتفاقية السلام الشامل، وأُعتبرت عوائق أمام تحقيق المساواة الكاملة بين الرجال والنساء، كما أصبح قانون الأحوال الشخصية بشكل خاص ”معياراً لنضال المجموعات النسوية“ (Joseph 2000:20) من أجل المساواة بين الجنسين. وإنحصرت كل العمليات الحكومية التي كرست لعمليات مراجعة وإصلاح القوانين في المواليين للنظام والى الآن (عام ٢٠١٣) لم تتم إجازة التوصيات الخاصة بإصلاح القوانين.

لقد كانت هناك محاولات لحمل نساء السودان للعمل معاً لكتابة ميثاق في أبريل ٢٠٠٥. وقامت وزارة الخارجية النرويجية - بإقامة ما سُمي بـ (مؤتمر أوصلو للمانحين) لإعداد ”أولويات للنهضة وإعادة الإعمار“، (karame 2005)، وفي إطار التحضير لهذا المؤتمر تم دعم النساء السودانيات من أجل تجهيز حزمة أولويات قضايا المرأة السودانية لتقديمها للمؤتمر (karame 2005) ولاحقاً، قامت منظمة أمريكية غير حكومية (معهد الأمن الشامل) بتسيير ورشة عمل وسمنارات على أساس جمع نساء السودان الشماليات

والجنوبيات لمناقشة الأولويات المشتركة، لكن لم تنجح هذه المحاولات في بناء منبر يلتزم فيه الطرفان بالحوار حول القضايا النسوية المشتركة والاتفاق حولها ولكن في ورشة عمل حول المشاركة السياسية في عام ٢٠٠٦ والتي نظمها معهد الأمن الشامل، وغابت عن المشاركة فيها معظم نساء الحزب الحاكم، حددت النساء المشاركات أولويات المرأة السودانية والتي تم تقديمها لوزير التنمية النرويجي، كما حققت مناقشات هذه الورشة نجاحاً كبيراً، وهو مواصلة للنجاحات التي تمت في نهاية التسعينات في المبادرة التي دعمتها السفارة الهولندية وشاركت فيها النساء من خلفيات وايدولوجيات مختلفة ونجحن في تكوين ماسمى بحركة ”تمكين المرأة السودانية من أجل السلام“^(٣).

إن تصاعد الصراع المسلح في دارفور منذ عام ٢٠٠٣ جعل جمع النساء أكثر صعوبة، كما أصبحت نساء الأقاليم أقل ثقة بالنساء في الخرطوم بسبب عقود من التهميش السياسي والإقتصادي والثقافي. عموماً لم تكن المرأة السودانية في الشمال والجنوب قادرة على بناء تحالف عريض ومستدام خلال فترات ما بعد إتفاقية السلام الشامل، وفي نفس محتوى السياق تقول بلقيس بدرى - جامعة الاحفاد للبنات: ”الحركة النسائية السودانية لم تستفد من الوقت المناسب في التاريخ مثل ما حدث بعد الثورة الشعبية في عام ١٩٨٥. والذي تم فيه توقيع إتفاقيات الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية ولكن لم يتم التوقيع على إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). لقد أضعنا فرصتنا“^(٤). أن دولة السودان، الولايات المتحدة، الصومال وإيران جميعها لم تصادق على إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ”سيداو“ ولكن بالنسبة للسودان ضاعت الفرصة بسبب عدم وجود تحالف نسوى قوى يضغط ويناصر الاتفاقية.

وتلا إتفاقية السلام تواجد دولى كبير وقّر الموارد لدعم الأنشطة ذات الصلة بحقوق المرأة. ولم تكن المجموعات النسوية ساكنة قبل إتفاقية السلام الشامل، وبعد إنتهاء الحرب فتحت النوافذ الجديدة التي أتاحتها الإتفاقية وأتاحت إمكانية للحشد والحركة بالنسبة للمجموعات النسوية المختلفه والمنظمات غيرالحكومية، والتي تعمل في مجال النوع الإجتماعى (الجندر) وحقوق المرأة والتي تزايدت اعدادها بصورة لم يشهدها السودان من قبل (Ahfad University for Women 2012)، ومنح التواجد الدولى الناشطات السودانيات فرصة لبناء القدرات والتمويل لتأسيس المنظمات غيرالحكومية

وتسيير البرامج ودعم مشاركتهن في العمل الدولي والإقليمي الذي اكسبهن خبرات لتحسين
أوضاع النساء في مجالات كثيرة كالتمثيل السياسي وبناء السلام.

وفي ذات الوقت، الذي أتاحت فيه الإتفاقية فرصاً لحشد النساء، ظهرت قوى أخرى
مختلفة إستخدمت نفس المساحة لتقديم آراء متباينة متشددة بدلاً من المطالبة بالمزيد
من التوسع في حقوق النساء، و من بين هذه القوى سلفيون بارزون ووهابيون محافظون
ملتزمون الى حد التزم بالاطر السلفية الدينية. وظهر هذه المجموعات المتطرفة
وممارساتها السياسية تزامنت و تماثلت مع ما طرأ على السطح في بعض دول الربيع
العربي مثل مصر وتونس. ومن أكبر المجموعات الدينية التي ظهرت هي - جماعة أنصار
السنة وهي مجموعة "دعوية"، وقد أسهمت سياسياً بمجموعة من الأفراد في قوائم
حزب المؤتمر الوطني في البرلمان وبعض الوزارات. أيديولوجية هذه الجماعة فيما يتعلق
بحقوق المرأة أكثر تشدداً عن باقي الإسلاميين، وتهدف إلى عزل المرأة وذلك بالدعوة
إلى إرتداء النقاب على سبيل المثال. وهي أكثر المجموعات الدينية راديكالية وقد تكون
الأكثر عنفاً، هناك مجموعات سلفية أخرى تعبر عن آرائها بالألفاظ، لكنها ليست بنفس
القاعدة الإجتماعية التي كونتها جماعة أنصار السنة. ومن المدهش أن هذه المجموعة
الراديكالية لا تواجه سوى القليل من القيود من قبل الحكومة، فقد أصدر البعض منهم
فتاوى ضد أولئك الذين يخرجون عن ما يعتبرونه حدود الاسلام: كالشيوعيين والمفكرين
الإسلاميين المستنيرين. ويساعد هذا المقال في توضيح أن التحولات السياسية التي حدثت
نتيجة توقيع إتفاقية السلام، قد فتحت مجالاً لحشد الحركات النسائية، لكنها بالمقابل
كانت عاملاً مساعداً في نمو حركات المعارضين للمساواة بين الجنسين.

مع إنفصال الجنوب في يوليو ٢٠١١ فإن الحريات التي تمتعت بها البلاد بعد إتفاقية السلام
بدأت في الإنحسار، وذلك بقيام النظام الحاكم بالتفكير في وضع دستور جديد، في ظل
إندلاع الصراع المسلح على الحدود بين الدولتين. وأصبحت مجموعات المعارضة والناشطين
في مجال حقوق الانسان يواجهون العديد من القيود^(٥). ومثال لذلك ما حدث مؤخراً،
لأعضاء مجموعة شباب تسمى "قرفنا"^(٦). وقد نظمت قرفنا بالتزامن مع مجموعات
عدة تظاهرت ضد الحكومة في العام ٢٠١٣، في محاولة منها لتحذو حذو شباب مصر
وتونس لإسقاط النظام. وقمعت الحكومة تلك التظاهرات بعنف وقدمت المتظاهرين

لمحاكمات، وبالتالي أقيمت بفرص دخول السودان مرحلة الربيع العربي. وقال رئيس الجمهورية للمتظاهرين "من يتوقعون ربيع عربي لن يروه لأن صيف السودان حار وسوف يحرقهم"^(٧). كما صرح رئيس الجمهورية أيضاً بأن الدستور الجديد سوف يكون نموذجاً لأولئك الذين من حولنا، و نموذجنا واضح، دستور إسلامي ١٠٠% بدون شيوعية أو علمانية أو نفوذ غربي"^(٨). وكان هنالك سخط واسع الإنتشار، ليس فقط من قبل المعارضة السياسية بل من الاسلاميين أنفسهم^(٩).

حشد النساء من أجل الحصة: تحالف عريض للتمثيل السياسي للمرأة:

جاءت حصة الـ ٢٥% للتمثيل في البرلمان عبر حراك واسع لنساء السودان، وقد ارتكزت على الإدراك بضعف التمثيل القانوني للمرأة السودانية في البرلمانات المنتخبة والمعيّنة في كل فترات ما بعد الإستقلال (١٩٥٦)^(١٠). وخلال النظام الحالي كان تمثيل المرأة في المجالس التشريعية ما بين ٤% و ٩% في الفترة من عام ١٩٩٢ وحتى توقيع إتفاقية السلام الشامل ثم زادت مشاركة النساء في المجلس الوطني الانتقالي في عام ٢٠٠٥ إلى ١٨% (Kuku 2009, Abdel Aal, 2008) وبكلمات ناشطة فإن الحصة "كسرت الصمت وحاصرت صناعة القرار في النظام السياسي الأبوي"^(١١) (Badri, 2007, 2008). وللحركة النسوية في شمال السودان جذور تاريخية تعود إلى فترة ما قبل إستقلال السودان في عام ١٩٥٦ وترتكز قاعدتها علي المتعلمات في المراكز الحضرية. وتم تأسيس الإتحاد النسائي الذي كان نقطة تحول سياسي نسوي عام ١٩٥٢ والذي إستطاع أن يؤمن للمرأة المتعلمة حق التصويت عام ١٩٥٣، كما كفله، لكل نساء السودان بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤. ودخلت أول امرأة منتخبة البرلمان في عام ١٩٦٥، وقد دعمتها الحركة النسائية الفاعلة في تلك الفترة. وبعد إنقلاب مايو عام ١٩٦٩ تبنت بعض الرائدات المطالب التي ناضل من أجلها الإتحاد النسائي وتم تضمينها في القوانين. وكانت معظم هذه القوانين ضمن حقوق المرأة الإقتصادية، حق العمل، والأجر المتساوي للعمل المتساوي بالنسبة للنساء المهنيات. وتم رفع إجازة الوضوح (الولادة) مدفوعة الأجر إلى ستة أسابيع عوضاً عن أربعة أسابيع والحق في ساعة واحدة للرضاعة أثناء العمل، وضمان حقوق معاش التقاعد للنساء، وضمان الإستمرار في العمل بعد الزواج. "في تلك الفترة لم يكن قانون الأسرة في أجندة النساء الناشطات بإعتباره

خاصاً وخارج إطار العمل السياسي^(١٣).

ساهمت مساعدات المجتمع الدولي في بناء قدرات النساء لبناء التحالفات وتنظيم اللقاءات والحوارات التي سبقت الحراك من أجل مناصرة الحصة. وكان الهدف أن يتضمن قانون الأحزاب السياسية فكرة حصة للنساء، إلا أن هذا المسعى لم ينجح، وعليه تم تحريك النساء من أجل الحصة في قانون إنتخابات ٢٠٠٨. وقد تضمن الحشد من أجل الحصة عدد كبير من الناشطات، وورش العمل التمهيدية والمذكرات والاوراق، بالإضافة إلي البرامج الإذاعية والتلفزيونية والمؤتمرات الصحفية. وتعاونت النساء ونظمن نشاطاتهن برغم إختلاف إتجاهاتهن الأيديولوجية وإنتمائاتهن السياسية، وبكلمات ناشطة مدنية "جاءت النساء معاً من مختلف الأحزاب السياسية والأيديولوجيات، لتعزيز مشاركة المرأة"^(١٣). وبالرغم من أن المرأة السودانية الجنوبية قد حصلت على ٢٥% كحصة للنساء في جميع مستويات الحكم التنفيذية و التشريعية، في عام ٢٠٠٥ حسب الدستور المؤقت لجنوب السودان، إلا أن نساء الجنوب شاركن في دعم الحصة القومية لتفعيل مشاركتهن في المجالس المختلفة استناداً على قانون الانتخابات ٢٠٠٨.

وبالرغم من أن التمهيد للحصة بدأ في المجتمع المدني، فإنه وجد قبولاً واسعاً وسط النساء من الحزب الحاكم، إذ أُعتبر منسجماً مع الطرح الأيديولوجي للحزب فيما يتعلق بالنوع الإجتماعي. وعملت كل الإسلاميات والناشطات والسياسيات معاً من أجل الحصة. وبدأن المناصرة بنسبة ٣٠% كحصة، وهي النسبة التي وافقت عليها معظم الأحزاب السياسية. وأشاروا الى الدستور القومي ٢٠٠٥ كإطار قانوني قومي مبدئي يعزز المساواة الحقيقية ويعتبر حراكهن وعملهن المشترك عاملاً أساسياً للنجاح. وكما أوردت امرأة مناصرة للحصة من الحزب الإتحادي الديمقراطي "كانت التعبئة من أجل الحصة ناجحة، لأننا كنا منظمات ومتحدات ومتفقات في خطط المناصرة، لقد إلتقينا بكل القادة السياسيين لضمان دعمهم، بالإضافة إلى أننا نظمنا المظاهرات أمام البرلمان، كما حظينا بتغطية إعلامية واسعة"^(١٤). وأخيراً فإن قانون الإنتخابات لعام ٢٠٠٨ الذي تمت إجازته في المجلس الوطني تضمن حصة تحفظ للمرأة ٢٥% من مقاعد البرلمان على كل المستويات القومي والولائي والمحلي^(١٥). وسيتم ملء ١١٢ مقعداً في المجلس الوطني عبر قوائم النساء المنفصلة والمغلقة^(١٦). وأعتبر الشكل الذي إتخذته الحصة من قبل العديد من الناشطات

بمثابة تحفيز للأحزاب السياسية لترشيح النساء في "قلب" الدوائر الإنتخابية الجغرافية وقوائم الأحزاب (Abbas 2010:105) وقد كان التحالف الواسع لمناصرة للمرأة للحصة متخطياً حواجز العرق والدين و العمر والأيدولوجيا من أهم انجازات الحركة النسوية. إن أكبر الآمال والتوقعات من قبل الناشطات للتحولات القانونية للحصة التي خصصت للنساء حل محلها خيبة أمل في إنتخابات ٢٠١٠ اذ هيمن الحزب الحاكم على الموارد وضيق نصيب الأحزاب المتحالفة معه لـ ٢٪ فقط من الحصة بينما كانت فرص الأحزاب السياسية الأخرى للوصول الى الموارد ضيقة ووسائل الإعلام محدودة.

وقاطعت الأحزاب السياسية الكبيرة في المعارضة الإنتخابات. لذلك فازت قوائم الحزب الحاكم بالأغلبية الساحقة لمقاعد النساء في الولايات الشمالية. مما يعنى أن المجلس الوطنى بعد إنفصال الجنوب لا يمثل تنوع وإختلاف الأحزاب السياسية أو أصوات المرأة، بل يعكس هيمنة الحزب الحاكم.

تنافس أيديولوجيات النوع (الجندر) ما بين عضوات المجلس التشريعى والناشطات:

أيديولوجيا النوع الإجتماعي (الجندر) الممثلة في البرلمان القومي هى أيديولوجيا إسلامية تشدد على مبدأ "الإنصاف". داخل إطار إسلامى يؤمن علي فكرة الإنصاف ويرفض مبدأ المساواة التي يعتبرها غربية وعلمانية، وبالتالي غير ملائمة للمجتمع السودانى المسلم. وبالرغم من أن العضوات في الهيئة التشريعية اللائي تم إنتخابهن في المجلس الوطنى، غيرمؤيدات للمساواة في ما يخص حقوق المرأة، إلا أن ذلك لايعنى أنهن غير قادرات على القيام بمبادرات لتشريعات تسهم في حل قضايا المرأة في كثير من المجالات مثل ختان الإناث ووفيات الأمهات والتعليم من خلال مبدأ الإنصاف نفسه. كما تشير دراسة سيلز وشايلدز (٢٠١١) إلي أن التمثيل الحقيقى للمرأة لا يساوى بالضرورة التمثيل الذي تدعو إليه المجموعات النسوية، كما أننا لا نعتبر المنظور الإسلامى الذي تتبناه المرأة الإسلامية نوع من الوعى الزائف، (ولكننا نقول بأن تحليلنا قائم علي نظرية المساواة بين الجنسين ويرسخ لها بصورة أساسية وواضحة) (Dahleup 2008:10) إننا مدركون

لحقيقة أن العضوات في البرلمانات الأفريقية لديهن أجندة أوسع من اللائي في البرلمانات الغربية، كالفقر وتقليل نسبة الإصابة بفيروس الأيدز (Bauer and Britton 2006).

وفي هذا المقال نركز على مسألة الإصلاح القانوني، لأنها ذات أهمية، خاصة بالنسبة للنساء في الأجهزة الحكومية وكذلك الناشطات، وتؤكد تنفيذية في وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي والتشريعي وعضو المجلس الوطني قائلة ”إن هذا هو عهد الإصلاح القانوني“^(١٧).

الإنصاف للنساء: الأجندة الإسلامية للدولة:

يساند الإسلاميون بشكل عام نموذج الإنصاف في موضوع النوع (جندر) في الخطاب الرسمي للدولة. والأيدويولوجية الإسلامية المسلم بها في آليات الدولة تركز بشكل أساسي على مفهوم ”القوامة“ وذلك من منطلق أن المرأة والرجل يكمل كل منهما الآخر من حيث الأدوار والمسؤوليات، نسبة لأنهما ولدا مختلفين بيولوجياً. وطبقاً للإسلاميين فإن الرجل المثالي له دور الحماية والرعاية، بينما المرأة المثالية لها دور التغذية والعناية. وقانون الأحوال الشخصية (١٩٩١) بنى على هذا المبدأ الأبوي / الذكوري. ومع ذلك فانهم يرون أن القوامة منصفة للمرأة وهي أحد أشكال التمييز الإيجابي الذي يتسق تماماً مع الدستور.

وليس من المدهش أن بعض المقابلات التي أُجريت في هذه الدراسة تشير إلى أن المساواة الكلية بين الجنسين ليست أولوية سياسية بالنسبة لعضوات الهيئة التشريعية في المجلس الوطني. وقد تم توضيح ذلك في رفضهن لإتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والتي يعتقدن بأنها ليست لها علاقة بالمجتمع السوداني. وبكلمات إحدى عضوات الهيئة التشريعية في المجلس الوطني الحالي والسابق، إنها - أي الإتفاقية - تقف ضد الشريعة ”خاصة المادة ١٦ التي تشير ”إلى المساواة التامة بين الرجال والنساء“^(١٨). ”إن سيداو تتعارض مع ديننا“^(١٩). ”لقد شاركتُ في المناقشات حوال إتفاقية سيداو داخل وخارج السودان، وأنا أختلف في الرأي معها لأنها تتعارض مع الشريعة“^(٢٠). ولكن رفض

الإسلاميين لإتفاقية سيداو يبقى إنتقائياً ويظهر ما يعتبروه الطرق البديلة لتمكين المرأة التي ترجع للإسلام وليست للنسوية الغربية، لأن إدعائهم بضرورة مشاركة المرأة سياسياً قد ضُمن في الإتفاقية وفي رأيهن ان المشاركة السياسية اصلا موجوده في الاسلام. وعلى هذه الخلفية فان العدد المتزايد للنساء في البرلمان، والذي يظهر للعالم الوجه الحديث للإسلام أمر ضروري وهام ولايعني ذلك أنه تم تبني أعمى للقواعد الدولية. كما يعتبرون ذلك تمكيناً للمرأة يقره الإسلام وليس مجارة فكرة المساواة. (Tonnessen 2013 and 2012).

من المثير للإهتمام أن الإسلاميين يرفضون إتفاقية سيداو على أنها "غربية" وفي ذات الوقت تطالب النساء الإسلاميات بالفرص المتساوية في التعليم والأجر المتساوي للعمل المتساوي، والدفاع عن حصة المرأة على أن ذلك يتوافق مع الأيديولوجية الاسلامية، وأن الإسلام لا يعيق مساهمة المرأة سياسياً^(٢١). ومرجعيتهم الفكرية والنظرية تتمثل في شيخهم حسن الترابي، أحد مؤسسي أيديولوجية الحركة الاسلامية في السودان، والذي منذ ١٩٧٣ اكد اهمية الدور السياسي للمرأة في الدولة الاسلامية (At-Turabi 1973)، ولذلك لم تواجه مبادرة الحصة أي معارضة من المجموعات المحافظة في حزب المؤتمر الوطني.

مشاركة المرأة السياسية والعامّة تتطلب التقيد بالزي الإسلامي والاخلاق، وقضية المرأة هي في "قلب" المشروع الحضاري. (Nageeb 2004; Hale 1997; Al-Bashir 2003). الأسرة مؤسسة أساسية في المشروع السياسي الاسلامي، ووفق القوانين فإن الأسرة مسئولة عن ما تلبسه النساء، وعن تفاعلهن وسلوكهن في الساحات العامة وفي المؤسسات التعليمية و أماكن العمل (Nageeb 2004). وتساند التشريعات قانون النظام العام (١٩٩٦) الذي يحدد الزي المحتشم للنساء والسلوك القويم للرجال والنساء في الساحات العامة، وتؤكد إحدى التشريعات "انا أساند بشدة قانون الأحوال الشخصية لأنه يساعد في مراجعة وضبط تفاعل النساء والرجال في الساحة العامة"^(٢٢).

بينت المقابلات ظهور أصوات تنادي بالإصلاح داخل الحزب الحاكم، كما أن موضوع الزواج المبكر هو من المسائل التي تقلق معظم النساء الإسلاميات في قانون الأحوال الشخصية الحالي، فوفقاً لقانون ١٩٩١ فإنه بإمكان القاضي أن يقر زواج الفتاة في العاشرة من عمرها ، بينما كانت سن الزواج في القوانين السابقة ١٨ سنة (Fluehr – lobaan)

2012:139). وعليه فإن الإصلاح القانوني ضروري خاصة بعد الإنتشار الواسع لهذه الظاهرة مؤخراً، وحسب مسح صحة الأسرة في السودان (٢٠٠٦) فإن من بين مجموعة النساء اللاتي اعمارهن ما بين ١٥ و ٤٨ سنة، كانت ٣٧% منهن تزوجن قبل سن ١٨ سنة و ١٢,٥% قبل سن ١٥^(٣٣). والحجج التي إستخدمتها الإسلاميات داخل وخارج المجلس الوطني لإلغاء ممارسة زواج الاطفال تتعلق بخفض معدلات وفيات الأمهات وكذلك زيادة مشاركة المرأة في التعليم والقوى العاملة. وكما ذكرت متنفذة في وزارة الرعاية الاجتماعية "إن قانون الأسرة كامل عدا ما يتعلق بالزواج المبكر، فنحن نحتاج إلي تغيير السن المناسبة للزواج، وهي الآن عشرة سنوات"^(٣٤). فحتى العضوات المحافظات في المجلس الوطني والنساء في الحزب الحاكم يرين أن قانون عمر الزواج بحاجة لبعض الإصلاح. وبرلمانية عضو عن الحزب الحاكم وقائدة حزبية لنساء المؤتمر الوطني في البرلمان، تقر بالحاجة لإصلاحات قانونية بسيطة في قانون الأحوال الشخصية، وفي حديثها ذكرت الاتي "علينا العمل خارج المجلس الوطني للقيام بالإصلاح"^(٣٥). والمثير في الأمر أن العديد من عضوات الهيئة التشريعية يرتدين قبعات مختلفة لمنظمات المجتمع المدني والوحدات الحكومية وفي ذات الوقت تظل قدمهن الأخرى في البرلمان وتلك الإزدواجية لم تكن فاعلة في طرح القضايا في البرلمان برغم أنهم يقفون مع الإصلاح وتقول إسلامية في المعارضة "إن النساء في البرلمان لا يستطعن طرح أى من المسائل الحساسة مثل ختان الاناث والزواج المبكر وتعدد الزوجات"^(٣٦). ويصبحن أكثر محافظة في اللحظة التي يدخلن فيها قاعة المجلس الوطني. يماثل ذلك ما ورد في الأدبيات العامة المتعلقة بمحددات الهيمنة الحزبية تضع المرشحات في موضع المتلقى لأفكار الحزب، إنظر على سبيل المثال (Murais and Wang 2012 and Briton, 2006). والقيود التي يتم بها ترشيح المناصرات للحزب تجعلهن متلقيات للأفكار (Sater 2012:73) و في البرلمان هن يتسمن بالولاء، وبكلمات قيادية سياسية "إنك لا تريدين أن يهتز الكرسي التي تجلسين عليه"^(٣٧). نجد أن المرأة في حزب المؤتمر الوطني اذا خرجت عن القيود تخضع للإبعاد، فوفقاً لأحد ممثلي المجتمع المدني "تخاطر المرأة الإسلامية بالتعرض للهجوم إذا ما بدأت في الإستماع الى الناشطات"^(٣٨)، وبناء على هذه الخلفية نجد ان نساء الحزب الحاكم يسعين لإيجاد مساحة للعمل على أن لاتتجاوز الحدود الأيدولوجية التي حددتها السلطة الإسلامية.

وفي الفترة مابعد اتفاقية السلام كان هناك تأكيد من السلطة التشريعية ثم واكبتها نقاشات برلمانية تتناول حقوق النساء قبل وبعد الحصة وهذا يدعم الراي القائل بأن ليس هناك بالضرورة علاقة بين التمثيل الوصفي والفعلي (Celis and Childs 2008; Childs and Krook 2006). ولكن المرأة في البرلمان منحت حتى الآن الشرعية للقوانين التي تكفل زيادة الميزانيات العسكرية ورفع الدعم عن السكر والخبز ومعاودة الحرب على الحدود ما بين الشمال والجنوب. هناك على سبيل المثال نزاعات مماثلة في رواندا حيث أسهمت المرأة في تقوية دولة إستبدادية والفرق بين الحاليين هو أن عضوات الهيئة التشريعية في رواندا كن قادرات في ذات الوقت على النضال من أجل إجازة قوانين جديدة تدفع بحقوق النساء إلى الأمام (Longman 2006).

في فترة ما بعد اتفاقية السلام كانت هنالك مبادرات لمراجعة القوانين لتكون مناصرة للمرأة. وشارك في المراجعة بعض عضوات الهيئة التشريعية والمنظمات النسوية الإسلامية والوحدات والمؤسسات الحكوميه (خاصة مركز المرأة لحقوق الإنسان ووحدة القضاء على العنف ضد المرأة)، التي تضم ناشطات معظمهن من النساء الإسلاميات التابعات لحزب المؤتمر الوطني في البرلمان. تضمن العمل خبراء وخبيرات في القانون عملوا علي مراجعة القوانين السودانية من منظور النوع الإجتماعي (الجندر). كما تمت المشاركة بطرح فقرة في قانون الطفل ٢٠١٠ تجرم ختان الإناث، لكن تم حذفها من القانون في مراحل إجازته، وعليه بذلت النساء الاسلاميات في الحكومه جهوداً من أجل الإصلاح القانوني وإن كان لا يوجد حتى الآن إتفاق واسع حول الإصلاحات المقترحة فيما عدا موضوع الزواج المبكر.

أن النساء الإسلاميات على وعى تام بوقوف السلفيين ضدهن، وذلك لإدراكهن للنفوذ المتنامي لهذه القوى. وقد كانت إستراتيجيتهن هي التأكيد على المنظور الإسلامي ومحاولة إقناع المحافظين بقبول مبدأ إصلاح القانون، مع الأخذ في الإعتبار أن من بين هؤلاء المحافظين عضوات في الهيئة التشريعية داخل المجلس الوطني. وتقول إحدى الإسلاميات المشتركات في عمليات مراجعة القوانين. "الاسلام ليس مشكلة، إنه دين متحضر جداً، وجميل بالنسبة للمرأة. ولكن السلفيين ضد مفهوم إصلاح القانون، ويعتبرون القانون الإسلامي هو القرآن والسنة، ولا يمكن تغييره. فنحن نلقى حجراً في الماء الراكد وسنلاقي

مقاومة كبيرة منهم، كما أن بعض قطاعات المجتمع تتفق معهم^(٢٩).

أمر مؤسف أن لاتنجح محاولات الإصلاح القانوني حتى هذه اللحظة ويتضح ذلك في قانون تجريم ختان الإناث. إذ تضامنت منظمات المجتمع المدني مع المجلس القومي لرعاية الطفولة وتم تضمين المادة ١٣ التي تجرم ختان الإناث في قانون الطفل ٢٠١٠. وكان الحراك لتضمين هذه المادة بدعم من المجتمع الدولي مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للطفولة ومنظمات عالمية أخرى. وبالرغم من أن القانون قد أُجيز من قبل اللجان التشريعية الفنية، إلا أن الرئيس أمر بحذف المادة التي تجرم ختان الإناث من القانون، وعليه أُجيز القانون من قبل المجلس التشريعي الوطني بدون هذه المادة، ولم تحاول البرلمانيات مناقشة إعادة هذه المادة، ويرجع ذلك إلى أن البرلمانيات لهن مواقف مختلفة تجاه ختان الإناث، فنجد أن بعضهن ضد هذه الممارسة، ولكن هناك من ينادي بما يسمى بالختان السنة. عليه فإن الحراك الذي تم من قبل المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لم يكن له أثر على أرض الواقع، كما لم يجد المساندة من قبل البرلمانيات.

إن ختان الإناث، ورفع الوعي بخطورته لم يعتبر منطقة حساسة تستدعي التدخل - على الأقل مقارنة مع مواضيع العنف الجنسي والعنف المنزلي وقانون الأحوال الشخصية، لأن بعض القادة الإسلاميين قد أوضحوا أنهم ضد هذه الممارسة، وقد صرح حسن الترابي بأنه لم يختن بناته. لكن المبادرات لتجريم ختان الإناث قوبلت بانتقاد ورفض من قبل القوى المحافظة داخل الحزب الحاكم والسلفيين مستخدمين الجدل الفقهي الإسلامي. وبالرغم من أنهم يقفون ضد الختان الفرعوني، فإنهم يدافعون عن ما يسمونه "ختان السنة" مستخدمين ذات الجدل الفقهي. وشرحت إحدى القيادات التي شاركت في عملية صياغة القانون "لقد حاولنا إدماج المادة ١٣ في قانون الطفل لكن رئيس الدولة أسقطها وذلك نتيجة الصوت العالي للسلفيين عن الختان السنة والذي نسبوه للإسلام ويعتبرون المجلس القومي للطفولة يعمل باجندة وكالات الأمم المتحدة بالرغم من أنه مؤسسة حكومية"^(٣٠).

هناك عدة عوامل أثرت في قرار إجازة القانون الذي يجرم الختان. ونشير هنا أنه بالرغم من مشاركة بعض الجمعيات غير الحكومية في المناصرة للقانون إلا ان التحالف والحشد

لم يكن بصورة متوسعة شاملة لكل الفئات النسوية حتى من الحزب الحاكم ويرجع ذلك الى وجود بعض النساء الاسلاميات ومنهن البرلمانيات المناصرات للختان السنة "انا أعرف أن هنالك نوعين من ختان الإناث. يجب أن نحرم الفرعوني ونسمح بالسنة"^(٣١). "وان نجح الصوت العالى للسلفيين فى التأثير على إيقاف قانون الختان على المستوى القومى فإن الوضع يختلف فى الولايات التى تم فيها إجازة القانون"^(٣٢).

الأجندة النسوية: المساواة بين الجنسين من أجل بناء الديمقراطية:

هنالك مجموعة نسوية تعمل من أجل المساواة بين الجنسين فى السودان، ويرى بعض المسؤولين الإسلاميين أن هذه المجموعة تنفذ أهداف الغرب، وذلك لأنها تنادي بإقرار إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وتستخدم جدل حقوق الإنسان فى مطالبتها بالمساواة بين الجنسين والديمقراطية. تضم هذه المجموعة الناشطات والناشطين من خلفيات مختلفة وهم من معارضى النظام الحالى. وبكلمات إحدى أعضائها "إننا نعارض الخطاب السائد، ونقول بوضوح من نحن وماذا نريد، أى مساواة النوع. لدينا خلفية عن أكبر التجارب الرائدة للمرأة فى العالم. و الحركة النسوية فى السابق لم تعارض هذا الخطاب، لكن نحن نفعل ذلك الآن. وأعنى بـ "نحن" (الحركة التقدمية التى تؤمن بالمساواة بشكلها الواسع)^(٣٣).

بالرغم من إختلاف توجهات الناشطين المدافعين عن المساواة بين الجنسين (من وجهة نظر «علمانية» و «إسلامية»)، إلا أنهم يتفقون فى تبرير الإصلاح القانونى على أساس إسلامى، وعليه فإن حركة الإصلاح القانونى هى حركة إسلامية نسوية تحاول أن تؤكد أن المساواة بين الجنسين هى أصلاً فى الإسلام. وتؤكد إحدى الناشطات القانونيات "إن النساء قد أصبحن رموزاً حاسمة بين الإسلام والغرب وما يمارس من سياسات هو إجتهااد ليس له أساس فى الإسلام"^(٣٤).

إن قانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٩١ هو القضية الرئيسية فى عمليات الإصلاح لأنه يؤمن على القوامة والولاية على المرأة. وكما فى الدول الأخرى المسلمة (Htun et at)

(2011) فإن قانون الأحوال الشخصية هو القضية الأساسية التي تستدعي تدخل المدافعين عن المساواة بين الجنسين من داخل وخارج البرلمان. إن زواج الأطفال وتعدد الزوجات وولاية الذكر، جميعها تأتي على قمة الأجندة. ومن الواضح أن هناك نقاط إلتفاق، مثلاً حول زواج الأطفال، ولكن هناك أيضاً خلاف كبير، خاصة فيما يتعلق بولاية الرجل وتعدد الزوجات والميراث، وطبقاً لقانون ١٩٩١ تحتاج المرأة للولاية لصحة الزواج (المادة ٢٥) وتتبع هذه الممارسة المذهب المالكي وبالتالي تلغي المذكرة القضائية لعام ١٩٦٠ القائمة على الممارسة القانونية للمذهب الحنفي الذي يسمح للمرأة بعقد قرانها دون ولاية الرجل. وبينما تجادل الناشطات لإعادة التفسير الحنفي، فإن الاسلاميات لم يعارضن إستمرارية المذهب المالكي وان أشرن إليه في بعض المجالات. ووفقاً للناشطات فإن قانون ١٩٩١ قد بنى علي فلسفة أن ”النساء أقل من الرجال“ وعليه فإنه يحتاج إلى إصلاح راديكالي يغير مبدأ القوامة^(٣٥). وقد قدمت المنظمة السودانية للأبحاث والتنمية مقترح قانون في عام ٢٠٠٩ بديل لقانون الأحوال الشخصية (SORD 2011). يعكس حقوق المرأة ويتفاعل معها ويؤكد دور المجتمع المدني. وبينما لا تريد الحكومة دعم مبادرات المجتمع المدني، فإن الناشطات لايدعمن توصيات الإصلاح القانوني التي تم وضعها من قبل النساء الإسلاميات. وتأتي الإشكالية في كون أن التوصيات للإصلاح القانوني قد ركزت على تناقض القوانين مع الدستور، عليه فإن عملية تغيير الدستور ليصبح إسلامياً ستفقد توصيات الإصلاح مرجعيتها الأساسية، خاصة وإن السودان لم يوقع علي إتفاقية سيداو.

ولقد تم إقصاء الناشطات بشكل كبير من عمليات تنقيح القوانين التي بدأتها الحكومة، وعدم وجود نفوذ للنساء من خارج الحزب الحاكم علي أولئك المنتميات أو المواليات له قد لعب دوراً هاماً في عدم مشاركة كل النساء وتعاونهن في عمليات تنقيح القوانين (Abbas 2010:107) وكما تقول العديد من اللائي تمت مقابلتهن ”إن النساء تعمل كل منهن ضد الأخرى بإسم الدفاع عن الإصلاح“^(٣٦)، وبكلمات إحدى الناشطات ”إن النتيجة عدم وجود حركة نسوية قوية تعمل في تناسق. إننا نعمل في جزر منعزلة“^(٣٧). والتنافس الأيدولوجي هو السبب الأساسي لهذا، وطبقاً لناشطة أخرى ”هناك إنقسام واضح وسط النساء علي طول الخطوط الأيدولوجية“^(٣٨)، خاصة مع رفض الحكومة لإتفاقية التمييز ضد المرأة الذي يعتبرالعامل الأساسي للانقسام المستمر بين المجموعتين، وبكلمات إحدى الناشطات

إن "سيداو تشبه الشيطان بالنسبة لهم وبدلاً من التقدم إلى الأمام فإن هذا النظام يجرنا إلى الخلف"^(٣٩). والإنقسام الأيديولوجي ليس فقط في النوع، بل أيضاً في المطالبة العربية بالديمقراطية وحقوق الانسان. وإصلاح القانون فيما يخص موضوع حقوق المرأة لا يهدد مباشرة نظام الحكم على نحو متزايد مثلما تفعل المطالبة بالديمقراطية وحكم الأحزاب المتعددة. وتتفق الناشطات جزئياً (وليس كلياً) مع أعضاء الأحزاب السياسية المعارضة، مما يجعل من الصعب بالنسبة للنساء من داخل الحكومة اللاتي ينادين بالإصلاح الوصول إلى دعم من المجتمع المدني، وذلك لأن الناشطات يطالبن بشدة بتغيير النظام، ويرفضن التعاون مع الحكومة خوفاً من إعطاء الشرعية للحكم الذي يعتبرنه أستيبدادياً وظالماً.

طبقاً لإحدى الناشطات "إن الحكومة ضد حقوق الإنسان نحن نتعامل مع حزب حكومي واحد يقف ضد حقوق المرأة، وهو عمل شاق"^(٤٠). إن خط المواجهة هذا يعكس رفض الأحزاب السياسية المعارضة المشاركة في عمليات وضع الدستور التي إستهلتها الحكومة ما لم يضمن لها رئيس الجمهورية دعوة شاملة حقيقية تهدف للإصلاح السياسي، وهم يرفضون ذلك خشية أن الرئيس سيشق طريقه بالقوة عبر دستور الإسلامي ١٠٠٪، ولا يهم ما سيقدمه على نحو غير ديمقراطي إلى الجمهور على أنه حصيلة عملية شاملة.

هكذا فإن الناشطات ينظرن إلى عملهن من خلال فترة ما بعد إتفاقية السلام على انه تحضير للتغيير أكثر من أنه محاولة للتأثير على السياسات، وهن يطرحن السؤال الصعب، وهو متى يتغير هذا النظام، أكثر من محاولتهن التأثير علي سياساته. وطبقاً لناشطة: "تعرف النساء أين ومتى يوجهن ضغطهن عندما يكون هناك تغيير للنظام، نحن موجودات في كل المجالات ، برغم قمعية هذا النظام لم يكن هناك أبداً هذا العدد الكبير من نساء المنظمات غير الحكومية، ولم يكن أبداً بهذا الوعي، هناك تضامن أكبر ولنا صلات أكثر بالمجتمع الدولي، ولقد بدأنا التعلم والرؤية الواضحة ، لقد بدأنا في النضج خلال هذا النظام القمعي. وإننا مستعدات"^(٤١).

الخاتمة:

يوضح المقال أن أيديولوجيات النوع الاجتماعي (الجندر) المتنافسة، والتباين بين الناشطات والنساء في المجلس التشريعي قد حد من إمكانية الائتلاف العريض، وبالتالي الضغط الموحد لإصلاح قوانين السودان. لقد أفلحت سياسات النظام الحالي في خلق صدع أيديولوجي بين الناشطات والنساء في الحكومة، مما أضعف الفرص لحركة نسائية قوية ومستقلة والتي يعتبرها عدة أكاديميين مهمة وأساسية للإصلاح القانوني في مجال القضاء على العنف ضد المرأة. ويسهم هذا الطرح في النقاش العالمي بتأكيد ان الإنقسام الأيديولوجي قد أضعف عمل النساء المتصديات للإصلاح من داخل الحكومة، نسبة لعدم وجود التأييد والدعم والحشد العريض من النساء وجماعات الضغط وآليات التواصل في وسائل الإعلام والشوارع وداخل وخارج المجلس الوطني. والحقيقة أن النساء قد إستطعن فعل ذلك بالحراك من أجل الحصة النسوية، وهي دليل نجاحهن عندما عملن معاً في مجموعات، وإحتشدت الناشطات والنساء في الحكومة وتجاوزن جميع الإنقسامات العرقية، الدينية، الأيديولوجية والسياسية.

كما يبرهن المقال على أن ”ضغط المدافعين عن المساواة بين الجنسين وحده لا يفي بالغرض. فيجب أن تكون هناك فرص ملائمة أو ضرورات متبادلة أو علاقات تفاعلية مع الدولة“، (Tonnessen 2011). في ذات الوقت كما فتحت إتفاقية السلام الشامل الطريق لحشد النساء السودانيات، فإنها شهدت ظهور القوى الأخرى المحافظة التي إستخدمت هذه الفرصة الجديدة لتقديم رؤى تحد من حرية المرأة ولا تخدم حقوقها. ونتيجة هذه المفاوضات تعتمد علي طرق بناء الدولة، وتحالف الناشطين الاجتماعيين وقدرتهم على الإستفادة من الفرص السياسية والفرص التي توفرها الدولة (Moghadam and Ghayttachi 2010 Hton and Wedlon 2011; Charrad2001) وفي أعقاب الربيع العربي كان هناك ظهور للقوى الدينية المحافظة في مصر وتونس، ودخل السلفيون الساحة السياسية في السودان وكان لهم تأثيرهم السلبي على بعض القرارات التي تخص المرأة. وكان من ضمن تأثيراتهم أن الإصلاحات التي قدمتها النساء الإسلاميات أعتبرت منافية لتعاليم الإسلام.

هذه الأصوات الإسلامية التي تنادي بالأصلاح يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار، وأن لا يتم التقليل من شأنها، وذلك لإظهارها علي الأقل بعض البدائل في تفسير تعاليم الإسلام وحيانا تظهر طريقاً بديلاً وحيانا تتيح فهماً متطوراً للدين يسمح بتوسيع دائرة حقوق المرأة. إنها تُظهر أن الإسلام ليس إكراهاً قط (Greevey 2006). كما تتيح فرصاً ضرورية تصب في خدمة حقوق المرأة السودانية التي كثيراً ما تم هضمها.

...

References

• • •

- Abbas, Sara (2010), “The Sudanese Women’s Movements and the Mobilization for the 2008 Legislative Quota and its Aftermath”, IDS bulletin, 41:100-108.
- Abdel Aal, Mahasin (2008) “The Participation of Women in Politics” in Badri (ed.), Sudanese Women: Current and Future Situation, Sudan: Ahfad University for Women (in Arabic)
- Ahfad University for Women, Regional Institute for Gender studies, Diversity Peace and rights (2012), Directory of Organizations Working on Development, Women, Constitution and Governance, Part 1 and 2. Sudan: RIG/DPR Ahfad University for Women
- Al-Turabi, Hasan.1973.Women between the Teachings of Religion and the Customs of Society Jeddah: Al-Dar al-Su’udiya li al-Nashr wa al-Tawzi’ (in Arabic)
- Badri, Balghis (2003), “Women at the Center in a New Sudan” in Abdel Ati, H. Etal (editor), Civil Society Dialogue on Peace, Democracy and Developments: Proceedings of the National Civic Forum Debate, Khartoum
- Badri, Balghis (2008), “The Gender Quota in the Forthcoming Election Law” in Badri (ed.) Sudanese Women: Current and Future Situation, Sudan: Ahfad University for Women (in Arabic)
- Badri, Balghis (2007), “Sudanese Women and Election: Why is the Quota Important?”, Paper Presented in a workshop on ‘Quota system as an Instrument for Promoting Women Political Participation’ organized by the Khartoum Gender Center (in Arabic)
- Al-Bashir, Nagwa (2003), Islamist Women’s Politics and Gender Activism: A Case Study from Sudan, PhD dissertation, University of Vienna: Vienna
- Bauer, Gretchen and Hannah Britton (2006), “Women in African Parliaments: A Continental Shift” in Bauer, and Britton (eds.), Women in African Parliaments.Boulder: Lynne Rienner Publisher.
- Bauer, Gretchen (2012), “Let there be Balance: Women in African Parliaments: A Review”, Political Studies Review 10(3): 370-384
- Britton, Hannah (2005), Women in the South African Parliament: From Resistance to Governance, Urbana: university of Illinois.
- Burnet, Jennie (2008), “Gender Balance and the Meanings of Women in Governance in Post-Genocide Rwanda”, African Affairs 107 (428): 361-368.

- Childs, Sarah and Mona Lena Krook (2006), “Should Feminists Give Up on Critical Mass? A Contingent Yes”, *Politics and Gender*, 2 (4): 522 – 530
- Creevey, Lucy (2006), “Senegal: Contending with Religious Constraints” in Bauer and Britton (eds.), *Women in African Parliaments*. Boulder: Lynne Rienner Publisher.
- Celis, Karen (2009), “Substantive Representation of Women (and Improving it): What it is and should be About?” *Comparative European Politics* 7(1): 95-113
- Celis, Karen and Sarah Childs (2011), “The Substantive Representation of Women: What to Do with Conservative Claims?”, *Political Studies* 60 (1): 213-225
- Dahlerup, Drude (2009), “What Constitutes Successful Substantive Representation of Women? ”Theoretical and Methodological Problems in the Study of Women’s Substantive Representation”, Paper to the World Congress of the International Political Science Association, Santiago de Chile, July 11-16
- Disney, Jennifer Leigh (2006), “Mozambique: Empowering Women through Family Law” in Bauer and Britton (eds.), *Women in African Parliaments*. Boulder: Lynne Rienner Publisher.
- Franceschet, Susan, Mona Lena Krook and Jennifer M. Piscopo (2012), *The Impact of Gender Quotas*, Oxford University Press.
- Hale, Sondra (1997), *Gender Politics in Sudan: Islamism, Socialism and the State*, Boulder, Colo.: Westview Press.
- Htun, Mala, and Laurel Weldon, (2010) “When and Why Do Governments Promote Sex Equality?” *Perspectives on Politics* 8 (1): 207/216.
- Htun, Mala, and Laurel Weldon, (2012) “The Civic Origins of Progressive Policy Change: Combating Violence against Women in Global Perspective, 1975–2005” *American Political Science Review* 106 (3): 548 569
- Htun, Mala, and Laurel Weldon, 2011. “Sex Equality in Family Law: Historical Legacies, Feminist Activism, and Religious Power in 70 Countries”, Background paper for the World Development Report 2012: gender Equality and Development, [online], available <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/9204/WDR2012-0006.pdf?sequence=1>
- Itto, Anne (2006),” Guests at the table? The Role of Women in Peace Processes” available online <http://www.c-r.org/our-work/accord/sudan/women.php>
- Joseph, Suad (ed.) (2000), *Gender and Citizenship in The Middle East; Contemporary Issues in the Middle East*, Syracuse, NY: Syracuse University Press.
- Karamé, Kari (ed.) (2005), “Sudanese Women and the Peace Process”, Oslo : Norwegian Institute of International Affairs
- Kuku, Neimat (2009), “What happens after the Quota? Election and Gender Issues: A Conceptual Framework”, *Al Marrfaa Series* 6 (2), Khartoum (in Arabic)
- Fluehr-Lobban, Carolyn (1987.), *Islamic Law and Society in the Sudan*. London: Frank

Cass.

- Fluehr-Lobban, Carolyn (2012) *Sharia and Islamism in Sudan: Conflict, law and Social Transformation*, Macmillan.
- Longman, Timothy (2006), "Rwanda: Achieving Equality or Serving an Authoritarian State?" in Bauer, and Britton (eds.), *Women in African Parliaments*. Boulder: Lynne Rienner Publisher.
- Moghadam, Valentine M. and Elham Gheytaichi (2010), "Political Opportunities and Strategic Choices: Comparing Feminist Campaigns in Morocco and Iran", *Mobilization: An International Quarterly* 15(3): 267 – 288.
- Muriaas, Ranghild and Vibeke Wang (2012), "Executive dominance and the politics of quota representation in Uganda" *Journal of Modern African Studies*, 50(2): 308-338
- Nageeb, Salma Ahmed (2004), *New Spaces and Old Frontiers: Women, Social Space, and Islamization in Sudan*, Lanham, Md: Lexington Books.
- Powley, Elizabeth and Elizabeth Pearson (2007), "Gender is Society": Inclusive Lawmaking in Rwanda's Parliament", *Critical Half: Bi-Annual Journal of Women and Women International*, 5(1): 14-19.
- Pruzan-Jørgensen, Julie (2012), *Liberalization and Autocracy in Morocco: The Puzzle of the Moudawana Reform*, Saarbrücken: LAP Lambert Academic Publ.
- Sater, James N. (2012), "Reserved Seats, Patriarchy, and Patronage in Morocco" in Franceschet, Krook and Piscopo (eds.), *The Impact of Gender Quotas*, Oxford University Press.
- Sudan Organization for Research and Development (SORD) (2011), "Towards Gender Justice in Sudan" Prepared and drafted by SORD's Panel of Experts.
- Women's Human Rights Center, Ministry of Welfare and Social Security, 2013, "Report on Women Status in Sudanese Legislation", presented in workshop, 2-3 March (in Arabic).
- Tamale, Sylvia. 2000. "Point of Order Mr. speaker: African Women claiming their Space in Parliament", *Gender and development* 8(3): 8-15
- Tripp, Aili Mari, Isabel Casimiro, Joy Kwesiga, Alice Mungwa (2009), *African Women's Movements: Changing Political Landscapes*, New York: Cambridge University Press
- Tripp, Aili Mari (2008), *Women and Politics in Uganda*, The University of Wisconsin Press.
- Tripp, Aili Mari (2006) "Uganda: Agents of Change for Women's Advancement?" in Bauer and Britton (eds.), *Women in African Parliaments*. Boulder: Lynne Rienner Publisher.
- Tønnessen, Liv (2013), "Between Sharia and CEDAW in Sudan: Islamist Women Negotiating Gender Equity in Sieder and McNiesh (eds.), *Gender, Justice and Legal Pluralities: Latin American and African Perspectives*, Routledge.

- Tønnessen, Liv(2011), “Feminist Interlegalities and Gender Justice in Sudan: The Debate on CEDAW and Islam.” Religion and Human Rights: An International Journal, 6 (1), pp.25-39.
- Tønnessen, Liv (2011), The Many Faces of Political Islam in Sudan: Muslim Women’s Activism for and against the State, PhD dissertation, University of Bergen: Bergen.
- Tønnessen, Liv and Hilde Kjøstvedt (2010), “The Politics of Women’s Representation in Sudan: Debating Women’s Rights in Islam from the Elites to the Grassroots” Bergen: CMI.
- Waylen, Georgina (2007), Engendering Transitions: Women’s Mobilization, Institutions and Gender Outcomes, Oxford and New York: Oxford University Press
- Weldon, Laurel (2002a), “Beyond Bodies: Institutional Sources of Representation for Women in Democratic Policymaking”, The Journal of Politics, 64 (4): 1153-1174
- Weldon, Laurel (2002b), Protest, Policy, and the Problem of Violence against Women: A Cross-National Comparison.University of Pittsburg press
- Comprehensive Peace Agreement between the Government of the Republic of Sudan and the Sudan People’s Liberation Movement/Sudan People’s Liberation Army, January 9, 2005 <http://www.aec-sudan.org/docs/cpa/cpa-en.pdf>
- National Election Act 2008,
- The Sudanese Interim National Constitution, 2005.
- The Criminal Act, Khartoum, 1991 (in Arabic).
- The Child Law, Khartoum, 2010.
- The Draft Child Law, 2009, Khartoum.
- The Public Order Act, 1996, Khartoum
- The Muslim Personal Status Law , Khartoum, 1991 (in Arabic)

• • •

هوامش

• • •

(١) نتبع التقسيم الذي قدمه (Frachcheset, Krook and Piscopo (2012) بين التمثيل الوصفي (تمثيل النساء)، والتمثيل النوعي (تشثيل مصالح النساء)، والتمثيل الرمزي (الدور النموذجي).

(٢) مقابلات أعدت أسئلتها بواسطة كاتبتي الورقة وقد قامت بتنفيذها مساعد الباحث نهى أحمد محمد في مايو ٢٠١٢.

(٣) مقابلة مع الأستاذة زينب الصاوي القيادية بشبكة السلام (سويب) بتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠١٢.

(٤) مقابلة مع بلقيس بدري بجامعة الأحفاد للبنات وعضو حزب الأمة القومي بتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠١٢.

(Sudanese security agents break into home of opponent in capital), (5) *Sudan Tribune*, January 22, 2013, <http://www.sudantribune.com/spip.php?article45268>.

(Sudanese activists to stand trial on terrorism-related charges), (6) *Sudan Tribune*, July 26, 2012, <http://www.sudantribune.com/spip.php?article43377>.

(Protesters hoping Arab Spring will face hot summer in Sudan - (7) Bashir), *Sudan Tribune*, June 11, 2012, http://www.sudantribune.com/spip.php?iframe&page=imprimable&id_article=43240.

(Sudan's Constitution to be "100 Percent Islamic", Says President(8) Bashir), *PanAfrican News Wire*, July 8, 2012, <http://www.panafricannews.blogspot.com/2012/07/sudan-constitution-to-be-percent.html>.

(The Sudanese Islamic Movement:a parastatal tareeqa), *Sudan Tribune* (9) November 21, 2012, <http://www.sudantribune.com/spip.php?article44594>.

(١٠) مشاركة المرأة السياسية لها تاريخ بعيد منذ الإستقلال وقد شاركت بالانتخاب في إنتخابات (١٩٨٩/١٩٨٥/١٩٦٨/١٩٦٤/٥٨/٥٦) وأيضاً اكتسبتحق الترشح في الإنتخابات (١٩٥٨-١٩٦٤، ١٩٦٨-١٩٨٥، ١٩٨٩-٢٠١٠).

(١١) مقابلة مع نعمات كوكو. ناشطة مدنية بمركز الجندر للدراسات والبحوث بالخرطوم.

(١٢) مقابلة في ٩ أكتوبر ٢٠١٢ مع الأستاذة نفيسة أحمد الأمين. عضو مؤسس إتحاد نساء السودان.

(١٣) مقابلة مع نعمات كوكو. ناشطة مدنية بمركز الجندر للدراسات والبحوث بالخرطوم.

(١٤) مقابلة مع سميرة مهدي - عضو حزب الإتحادي الديمقراطي.

(١٥) النظام الإنتخابي في إنتخابات ٢٠١٠ كان كما يلي:

عدد المقاعد ٤٥٠ مقعد يتم تقسيمها كالتالي ٦٠٪ من المقاعد وهي ٢٧٠ مقعد يتم شغلها عبر الدوائر الجغرافية عبر نظام الأغلبية البسيطة عبر (الدوائر الجغرافية) و ٤٠٪ من المقاعد تساوي ١٨٠ مقعد أيضا تقسم إلى ٢٥٪ للقوائم النسوية الحزبية المغلقة الولائية بالتصويت إلى قائمة نسوية واحدة وتتأهل القائمة التي وصلت إلى نسبة ٤٪ كنسب مؤهلة للقائمة (العتبة) و ١٥٪ من المقاعد وهي تساوي ٦٨ لقوائم حزبية يتم الترشح لها رجال ونساء وتحصل القائمة على مقعد لو تجاوزت النسبة المؤهلة لذلك.

(١٦) الكوتة لم تسهم فقط في زيادة عدد النساء في البرلمان القومي والبرلمانات الولائية فقط بل ساهمت أيضا في زيادة عدد المرشحات في إنتخابات ٢٠١٠ فمثلا عشرة ولايات بجنوب السودان في ذلك الوقت بلغ فيها عدد المرشحات ٧٨٢، أما في شمال السودان فقد بلغ ٢٧٧٨ مرشحة للبرلمان القومي والبرلمانات الولائية بالإضافة إلى ٤ نساء ترشحن لمنصب الوالي بالإضافة إلى مرشحة لرئاسة الجمهورية لأول مرة في تاريخ السودان.

(١٧) مقابلة في الخرطوم مع عضوة المجلس الوطني من المؤتمر الوطني بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠١١.

(١٨) مقابلة مع عضوة المجلس الوطني من المؤتمر الوطني بتاريخ ٤ مايو ٢٠١٢.

(١٩) مقابلة مع عضوة المجلس الوطني من المؤتمر الوطني بتاريخ ١ مايو ٢٠١٢.

(٢٠) مقابلة مع عضوة المجلس الوطني من المؤتمر الوطني بتاريخ ٤ مايو ٢٠١٢.

(٢١) مقابلة مع حسن عبد الله الترابي - القيادي بالمؤتمر الشعبي بتاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠١٢.

(٢٢) مقابلة مع عضوة من المجلس الوطني تمثل المؤتمر الوطني ١٠ أكتوبر ٢٠١٢.

(٢٣) مسح صحة الأسرة في السودان ٢٠٠٦.

(٢٤) مقابلة في الخرطوم مع عضوة المجلس الوطني من المؤتمر الوطني بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠١١.

(٢٥) مقابلة في الخرطوم مع عضوة المجلس الوطني من المؤتمر الوطني بتاريخ ٧ مايو ٢٠١٠.

(٢٦) مقابلة مع لباية الفضل - ناشطة إسلامية بحزب المؤتمر الشعبي بالخرطوم في ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢.

(٢٧) مقابلة مع تنفيذية ٢٥ مايو ٢٠١١.

(٢٨) مقابلة مع عائشة الكارب - ناشطة نسوية بمنظمة السودانية للدراسات والبحوث ولها خلفية سياسية في الحزب الشيوعي السوداني في ١٠ أكتوبر ٢٠١٢.

(٢٩) مقابلة مع ناشطة إسلامية، بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠١٣.

(٣٠) مقابلة مع سميرة أمين أحمد - اليونسيف، بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢.

(٣١) مقابلة مع عضوة المجلس الوطني من المؤتمر الوطني في الخرطوم بتاريخ ٤ مايو ٢٠١٢.

(٣٢) مقابلة مع سميرة أمين أحمد - اليونسيف، بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢.

- (٣٣) مقابلة مع عائشة الكارب . ناشطة نسوية بمنظمة السودانية للدراسات والبحوث ولها خلفية سياسية في الحزب الشيوعي السوداني.
- (٣٤) مقابلة مع الناشطة والمحامية سامية الهاشمي في الخرطوم في ٢١ مايو ٢٠١١.
- (٣٥) مقابلة مع عائشة الكارب . ناشطة نسوية بمنظمة السودانية للدراسات والبحوث ولها خلفية سياسية في الحزب الشيوعي السوداني في ٢٥ مايو ٢٠١١.
- (٣٦) مقابلة مع مريم الصادق المهدي . القيادية بحزب الأمة بتاريخ ١٧ مايو ٢٠١٢.
- (٣٧) مقابلة مع فهيمة هاشم . ناشطة نسوية ومدير مركز سالمة للدراسات النسوية.
- (٣٨) مقابلة مع سامية نهار . ناشطة نسوية وباحثة في مركز الدراسات الإنمائية جامعة الخرطوم.
- (٣٩) مقابلة مع سوسن الشوية . ناشطة بمنظمة «عصماء» بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠١٢.
- (٤٠) مقابلة مع عائشة الكارب . ناشطة نسوية بمنظمة السودانية للدراسات والبحوث ولها خلفية سياسية في الحزب الشيوعي السوداني في ٢٥ مايو ٢٠١١.
- (٤١) مقابلة مع بلقيس بدري بجامعة الأحفاد للبنات وعضو حزب الأمة القومي بتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠١٢.

• • •



Assisting Regional Universities in Sudan



تهدف هذه الورقة إلى دراسة فعالية التمثيل النوعي في المجلس التشريعي الوطني. تناقش الدراسة مدى تمثيل النساء التشريعات في المجلس الوطني لمصالح النساء عامة في أولويات السياسات والمبادرات التشريعية والإنجازات التي تمت بعد إتفاقية السلام الشامل عام ٢٠١٠م وتطبيق الحصة النسوية. الورقة تؤكد أن عدم وجود إنجازات تشريعية لصالح المرأة يعود إلى التباين والتعارض بين الناشطات والتشريعات فبينما تطالب الناشطات بالمساواة، التشريعات يركزن على الإنصاف. تؤكد الدراسة أن هذا التعارض يحد من احتمال أي إصلاحات قانونية في صالح المرأة خاصة مع وجود بعض المجموعات الدينية المحافظة في المجلس التشريعي الوطني.



Email: eliasfann@hotmail.com